الأمم المتحدة S/PV.5071

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٥٠٧١**

الخميس، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس:	السيد دانفورث	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسف
	إسبانيا	السيد يانييث - بارنويفو
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد خالد
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد زنسو
	الجزائر	السيد بعلي
	رومانيا	السيد موتوك
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونس باري

جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤) المتخذ في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وبالفقرات ٦ و ١٣ إلى ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المتخذ في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (S/2004/881)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-59109 (A)

0459109

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقرير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن السودان المقدم عملا بالفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤) المتخذ في ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤، وبالفقرات ٦ و ١٣ إلى ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المتخذ في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (S/2004/881)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استنادا إلى التفاهم الذي تم التوصل إليه أثناء مشاورات المجلس السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى السيد يان برونك، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالسودان ورئيس عملية دعم السلام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد برونك الى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ويجتمع المجلس استنادا إلى التفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على الأعضاء تقرير الأمين العام عن السودان المقدم عملا بالفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤) المتخذ في ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤، وبالفقرات ٦ و ١٣ إلى ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المتخذ في ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٤ (S/2004/881).

في هذه الجلسة يستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من السيد يان برونك، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالسودان ورئيس عملية دعم السلام. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد برونك (تكلم بالانكليزية): تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان في تشرين الأول/أكتوبر يعرض صورة مختلطة. فقد تحقق بعض التقدم على الجبهة السياسية، ولكن حدث تراجع في الميدان. التقدم بطيء والتراجع يبعث على القلق. التباعد بين الاتجاهين يزداد اتساعا. والاتفاقات السياسية التي تم التوصل إليها على طاولة المفاوضات قد تأتي متأخرة جدا لوقف العنف المتزايد والمعاناة الإنسانية في المدن والقرى والمستوطنات في الميدان. وما لم يبذل قدر أكبر من الجهود على طاولة المفاوضات وفي الميدان، فإنني أخشى من أن يخرج الوضع في دارفور عن نطاق السيطرة.

توفر اجتماعات المجلس المخطط عقدها في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر في نيروبي فرصة ممتازة لبدء تلك التدابير القوية. هل هي ضرورية؟ نعم، إنها ضرورية. فمنذ أول قرار اعتمده مجلس الأمن – القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) – بالنسبة لدارفور قبل ثلاثة أشهر، ما من شك في أنه أُحرز تقدم على الجبهة السياسية، ولكن نتائجه لم تظهر بعد لأن الحالة في دارفور نفسها تدهورت إلى حد كبير.

يحدد التقرير المعروض على المجلس اليوم عدداً من الاتجاهات التي اتخذتها الأحداث أثناء شهر تشرين الأول/ أكتوبر. فقد انتهكت الحكومة وحركات التمرد، كلاهما، وقف إطلاق النار، ويبدو أن الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان كان مسؤولا عن العدد الأكبر من الانتهاكات التي حدثت في تشرين الأول/ أكتوبر. فالحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي

لتحرير السودان يسعى للسيطرة على منطقة أوسع في دارفور، ويعمل على تعزيز قدرته اللوجستية والقتالية. وتحاول الحكومة أيضا توسيع المنطقة الخاضعة لسيطرتها بشن هجمات تستخدم فيها قوات مكوّنة من رجال الجيش والشرطة والمليشيات. وتنتظر الأمم المتحدة توضيحا من لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي للتحقق من تقارير عن استخدام طائرة في هذه الهجمات أطلقت نيران أسلحتها على أهداف برية. إلاّ أن الحكومة نفت ذلك، وقالت إنها أصدرت تعليمات للقوات المسلحة بألا تفعل ذلك.

في بداية الفترة التي يغطيها هذا التقرير لم تشن المليشيات عمليات هجوم واسعة النطاق على المدنيين. إلاّ أن خطر شن هجمات واسعة النطاق ازداد زيادة كبيرة قرب نهاية الشهر. فحالات اللصوصية والاختطاف في ازدياد، مما يعوق إيصال المساعدات الإنسانية. وظهرت مجموعتا تمرد جديدتان، كما ظهر خطر جديد آخر – الألغام الأرضية – يهدد العمليات الإنسانية والمدنيين في دارفور. ويعرف المجلس أن الألغام الأرضية كانت سبب الوفاة المأساوية لاثنين من عمال المساعدة الإنسانية – وكان هذا عملاً إجرامياً جباناً ضد الذين جاءوا لتقديم المساعدة.

بصورة عامة، التزمت الحكومة بالاتفاقات التي تم التوصل إليها معها. فعلى سبيل المثال، وافقت على وصول المساعدة الإنسانية الكاملة دون إعاقة. إلا أنها تتراجع عن موافقتها على الامتناع عن إجبار المشردين على العودة أو الانتقال إلى مكان آخر. ففي جنوب دارفور، أُجبرت في الآونة الأخيرة أُسر المشردين في منتصف الليل على مغادرة المكان الذي التجأت إليه. إن هذا يجب أن يتوقف فوراً، وإن المشردين الذين اقتلعوا بالقوة ينبغي تقديم العون لهم ليعودوا إلى الأماكن التي يختارون اللجوء إليها بمحض إرادتهم.

بصورة عامة، ازداد انعدام الاستقرار في تشرين الأول/أكتوبر، وازداد انعدام الأمن وأعمال العنف عما كانا عليه في أيلول/سبتمبر. وأصبح الوضع متوتراً جداً أثناء اليومين الماضيين، فقد أصبح متوتراً أكثر من أي وقت مضى منذ صدور أول قرار لمجلس الأمن بخصوص دارفور في تموز/يوليه. وقد قامت مجموعة مسلحة، قيل إنها من أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان، بنهب عدد كبير من الجمال من قبائل عربية، واختطفت ١٨ مدنياً من حافلة ركاب في المنطقة المحيطة بزالنغي، في غرب دارفور. وهذا أدّى إلى إصدار المليشيات إنذاراً هددت فيه بأنها لن تهاجم قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان فحسب، بل أيضا السكان المدنيين والمشردين.

وبانتهاء تشرين الأول/أكتوبر وبدء تشرين الثاني/نوفمبر، تدهور الوضع وارتفع التوتر إلى مستوى لم يسبق له مثيل منذ أول آب/أغسطس: فالقتال يندلع في أماكن متزايدة؛ والأطراف يستفز بعضها بعضاً؛ والمليشيات تزداد قوة؛ والسلطات الحكومية عاجزة عن ممارسة نفوذ مهدئ أو أنها ترد بتدابير توقيتها غير جيد أو تعود بنتائج عكسية. وقد تدخل دارفور بسهولة في حالة فوضى – ينهار فيها القانون والنظام كلياً. وطابع الصراع آخذ في التغيّر. ولا تسيطر الحكومة سيطرة كاملة على قواتها. فقد استعانت بقوات شبه عسكرية، ولا تستطيع الآن أن تعتمد على إطاعة تلك القوات لها. فقد انطلق المارد من القمقم، وإعادته إليه متعذرة. والحدود بين القوات العسكرية وشبه العسكرية والشرطة غير واضحة المعالم. وتوجد أزمة قيادة داخل حركات التمرد. ويوجد انشقاق. ويستفز بعض القادة أعداءهم بأعمال السرقة والاختطاف والقتل. ويبدو أن البعض منهم بدأ يعمل لتحقيق مكاسب شخصية. إنهم يسيطرون الآن على مناطق شاسعة إلى حد أنه بات يتعين عليهم إما أن يتحملوا مسؤولية سد احتياجات السكان

الذين يعيشون في تلك المناطق – ويصبحوا قادة سياسيين – أو يبدأوا بامتصاص دماء المدنيين الذين يعيشون في المناطق الخاضعة بالقوة لسيطرتهم – وفي هذه الحالة سنجد في القريب العاجل أن أمراء الحرب يحكمون دارفور.

إذا لم يتم عكس اتجاه هذه الظواهر السلبية، فإنها وصفة لكارثة. وإذا استمر القتال، ستضيع المحاصيل، وسيصبح سكان دارفور جميعهم عالة على المساعدة الإنسانية. فمصادر عيش كثيرة معرضة للخطر. وقد بدأت هذه الحالة قبل سنتين، عندما قامت بعض القبائل العربية بطرد قبائل أخرى للحصول على مزيد من المناطق الحيوية لها ولماشيتها. لقد كانت عملية تطهير عرقي محض. وفي المقابل، يواجهون الآن شيئاً مماثلاً، مثل: سرقة الماشية وسد الطرق الضرورية التي تسلكها الجمال إلى المناطق الجافة، مما يؤدي إلى مرض الحيوانات، وبالتالي تهديد سبل عيشهم هم أنفسهم. ويجري حرمانهم من الحق في الوصول إلى الموارد الطبيعية المشاع النادرة. وتزداد هذه الموارد شُحاً نتيجة للضغط عليها من زيادة عدد السكان وزيادة أعداد الحيوانات، ونتيجة لتدني نوعية هذه الموارد الناتج عن تغير المناخ. والنتيجة صراع بين أساليب حياة اقتصادية مختلفة تعتمد على نفس الموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى بقاء الأقوى وموت الأضعف.

هل يمكن تغيير اتجاه هذه الحالة؟ لا يمكن تغيير اتجاهها إلا من خلال نهج ثلاثي. أولاً، نشر قوات طرف ثالث – الاتحاد الأفريقي – لردع أعمال العنف بفعالية. ثانياً، يجب تسريع جميع عمليات المفاوضات. ثالثاً، يجب أن تُلقى مسؤولية الانتهاك المستمر للاتفاقات، وما يترتب عليها من استمرار المعاناة البشرية، على عاتق الزعماء السياسيين – الرسميين وكذلك الذين نصّبوا أنفسهم زعماء.

أولاً، يجري بالفعل نشر قوة الاتحاد الأفريقي الموسعة. بيد أن زيادة العنف الراهنة والظواهر التي أشرت إليها تستدعي نشر هذه القوة بسرعة أكبر لتمكينها من التواجد في كل مكان توجد حاجة لوجودها فيه – أي في أي مكان تصبح فيه حالة انعدام الأمن خارج نطاق السيطرة، وقابلة للتفجر. وأنصح أعضاء مجلس الأمن أن ينظروا في جميع إمكانيات تقديم الدعم المالي واللوجستي للاتحاد الأفريقي لضمان تمكين قواته من التواجد في أي مكان يُطلب منها أن تقوم بمهامها فيه.

العنصر الثاني من عناصر النهج الثلاثي هذا يتمثل في تسريع جميع عمليات المفاوضات. المحادثات السياسية بين الحكومة ومختلف الحركات جارية. ويوجد ضوء في نهاية النفق، ولكن يبدو أن النفق يزداد طولاً باطراد. الحلول السياسية مهمة في حد ذاتها؛ ولكننا بحاجة ملحة لها أيضاً للسيطرة على الوضع الأمني على الأرض.

قبل ثلاثة أشهر لم تكن توجد أية محادثات بين الحكومة وحركات التمرد في دارفور. وقد بدأت الآن. ولكنها أصيبت بالشلل في الجولة الأخيرة لأن الأطراف كانت تركز على القضايا الخطأ. ولا تزال مائدة المفاوضات في أبوجا تشهد تردداً وانعدام ثقة وانقساماً داخلياً وعدم توفر أهلية للقدرة على التفاوض وعدم الشعور بما تتسم به تلك المفاوضات من إلحاح.

ولا بد أن تمتثل الحكومة وحركتا التمرد لقراري مجلس الأمن وباتفاق انجامينا لوقف إطلاق النار، بدلا من جعل امتثالها مشروطا بالتبادل. وينبغي أن تنفذ بالكامل وعاجلا الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن إمكانية الوصول الإنساني، سواء جرى التوقيع على هذا الاتفاق أو لم يجر التوقيع عليه. ويجب أن تضع أهدافها السياسية في صميم مداولاتها، عوضا عن التركيز على مسائل، مثل إمكانية

الوصول الإنساني والأمن، مسائل هي أساسا غير قابلة للتفاوض. ويمكن لاجتماع مجلس الأمن في نيروبي أن يجبر الأطراف على إدراك أن المجتمع الدولي يتوقع منها أن تتفاوض بحسن نية وأن تعتمد قبل نهاية العام إعلان مبادئ، فضلا عن إطار زمني وجدول أعمال مفصّل لإجراء المزيد من المفاوضات على المسائل السياسية.

وفي نيروبي، اجتمعت الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان مرة أخرى في تشرين الأول/أكتوبر، وأصبحت بعض الاتفاقات الجديدة في متناول اليد. وقد أوردتُ، في بيانات سابقة، أسباب تمكن النتائج التي تسفر عنها عملية السلام بين الشمال والجنوب – وهي السلام، وهيكل فيدرالي للدولة، والتمايز القومي، وحكومة عريضة القاعدة – من العمل بوصفها نموذجا وأساسا لدارفور. ويبدو الآن أن هذه الجولة من المحادثات تحظى بفرصة طيبة للاستكمال. بيد أنه ما زال يوجد موضع نزاع أخير عسير جدا – هو تمويل الجيش الجنوبي – يتعين التوصل إلى تسويته. ويبدو أن الطرفين مترددان في المضي قُدما. وفي وسع أعضاء مجلس الأمن أن يبذلوا مساعيهم الحميدة للمساعدة في تسوية المسألة الأخيرة، حتى يتمكن نائب الرئيس طه والسيد قرنق من أن يلتقي كل منهما الآخر في منتصف الطريق: وبالتالي، لن يخسر أي من الاثنين.

وينبغي أن يضمن المجتمع الدولي استمرار الزخم، وينبغي أن يوجه الرسالة المناسبة إلى الطرفين بصوت موحد وقوي. وهناك الآن، أكثر من أي وقت مضى، حاجة عاجلة إلى ممارسة ضغط شديد على جميع الأطراف بغية استكمال الاتفاقات والمضي إلى مرحلة التنفيذ. وكما رأينا في الحالات الماضية، فإن المرحلة النهائية يمكن أن تصبح الأكثر صعوبة، مع بروز تحديات جديدة حتى في اللحظة الأخيرة. وفي نهاية المطاف، يتعين أن تستكمل هذه المرحلة النهائية في حوالي نهاية هذا العام التقويمي. ويدين المفاوضون بذلك ليس للسكان المتضررين من الصراع بين الشمال والجنوب فحسب، بل أيضا للسكان في الأماكن الأخرى للسودان، وخاصة في دارفور. وبالتالي، ينبغي أن يلزم المفاوضون في المحادثات بين الشمال والجنوب أنفسهم بالعمل بالترافق بغية تسوية الصراع في دارفور فورا بعد التوقيع على الاتفاق الشامل، على سبيل المثال بتعزيز ودعم العملية السياسية الجارية بالفعل في أبوجا.

وبالتالي ربما يريد المجلس أن يوضح أنه لن يسمح بأي مزيد من التأخير في استكمال اتفاق شامل للسلام بين الشمال والجنوب والتوصل إلى تسوية سياسية لأزمة دارفور. وينبغي أن تكون الرسالة التي يوجهها المجلس إلى الأطراف بالأساس على النحو التالي: ”أوفوا بالتزاماتكم وستحظون بدعمنا. وإن لم تفوا، أو إذا لم تفعلوا ذلك في الوقت المناسب، فإنكم ستخسرون هذا الدعم“.

المحور الثالث للاستراتيجية السياسية هو ضمان محاسبة القادة السياسيين – وهم القادة الرسميون فضلا عمن نصّبوا أنفسهم قادة – على الانتهاكات المستمرة للاتفاقات والمزيد من البؤس. واتخذ مجلس الأمن عددا من القرارات بشأن السودان هذا العام، بشكل أساسي بسبب القلق المتزايد فيما يتعلق بمصير السكان المدنيين. والقادة السياسيون، في أي جانب، الذين ينكرون الحقائق على أرض الواقع ويتجاهلون محنة الفقراء والضعفاء الذين يعيشون في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم ويستخدمون مناورات لتأخير المفاوضات وإجراءات التنفيذ، إنما يتصرفون بشكل غير مسؤول. والرسالة الموجهة إلى حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة وكل الجماعات المسلحة الأخرى هي أن مركزهم بوصفهم متمردين لا يعفيهم من الالتزام الأخلاقي نحو مواطنيهم. على العكس، إنهم مسؤولون، بوصفهم قادة سياسيين، عن حماية المدنيين مثلهم مثل الحكومة السودانية. وقد يرغب مجلس الأمن في النظر في

اتخاذ إجراءات ابتكارية وعاجلة لكفالة التنفيذ الفعال للشروط التي حددها في القرارات السابقة فيما يتعلق بحماية المدنيين وفي تحذير جميع الأطراف بأنها جميعا، دون استثناء، ستحاسب على تلك الانتهاكات. ومرة أخرى، فإن الانعقاد المتوقع لمجلس الأمن في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر في نيروبي يوفر فرصة كبيرة في ذلك الصدد.

في الختام، نقول إن العمل مطلوب. وإن الكارثة الإنسانية التي وقعت عام ٢٠٠٣ وفي الستة أشهر الأولى من هذا العام حدثت لأن المجتمع الدولي لم يقرر أن يتصرف. وذلك الأمر، باتخاذ مجلس الأمن قراريه بشأن دارفور، قد تغير. وإذا استمرت المحنة، فان ذلك سيحدث بالرغم من هذين القرارين. وعلى سبيل المثال، إذا احتج الأشخاص المشردون داخليا وأطلقت الشرطة والجيش النار على المدنيين الأبرياء بالرغم من وجود الأمم المتحدة، فستحدث فاجعة تلام الأمم المتحدة عليها. وعلى سبيل المثال، إذا هاجم أعضاء المليشيات أو الجماعات شبه العسكرية المدنيين العزّل ستحدث مذبحة، بالرغم من حقيقة أن حماية المدنيين كانت الهدف الأساسي لمجلس الأمن. وتلك ستكون كارثة. إن حماية السكان واجب على عاتق حكومة السودان. وواجب أيضا على عاتق الحركات التي تعتبر نفسها حكومات محتملة، فهي ملزمة بنفس مبادئ القانون الإنساني مثل الحكومات المعترف بها رسميا. ومن واجب المجتمع الدولي أيضا أن ينظر في اتخاذ المزيد من الإجراءات إذا ثبت أن الإجراءات التي اتخذت حتى الآن غير وافية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد برونك على إحاطته الإعلامية الشاملة.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه أثناء مشاورات المجلس السابقة، أود أن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.